E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1995/L.8
25 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٣ من جدول الأعمال

المناقشة العامة للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على المكونات الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ والعناصر الحرجة للاستدامة

مشروع مقرر مقدم من الرئيس

المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار

١ - بعد أن نظرت اللجنة، في تقرير الأمين العام بشأن المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار ورصد الأرض (E/CN.17/1995/18)، أحاطت علما ورحبت بالتدابير الهامة التي اتخذتها الحكومات لزيادة تمكين صانعي القرارات من الوصول إلى المعلومات على الصعيد الوطني، وتدعو الحكومات الوطنية إلى الاستفادة من هذه المعلومات لأغراض التنمية المستدامة على الصعيد القطري. ويشمل الهدف من هذه التدابير وضع برنامج معلومات شامل ومتماسك يعتمد على المشاركة الشعبية في جمع المعلومات وتقييمها. وفي هذا السياق، تُحث البلدان المتقدمة النمو على استخدام القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف لتيسير وصول البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويُعد برنامج ربط شبكات التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نموذجا لهذه المبادرات.

٢ - وتوجه اللجنة الانتباه إلى دراسة الجدوى التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى ٣٥ دولة جزرية صغيرة نامية[(١)]، والتي أجريت وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩ بشأن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

---

(١) A/49/414، المرفق.

95-12493 270495 270495

٣ - وتعرب اللجنة عن تقديرها لمنظمي حلقات العمل الست التي عززت فهم القضايا التي يتناولها الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما الجهود المتعلقة بوضع برنامج عمل يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة، وهي تدعم وتشجع القيام بالمزيد من العمل في هذا المجال على النحو المبين في الفقرتين ٧ و ٨ أدناه.

٤ - وترحب اللجنة بمساهمة المنظمات غير الحكومية في عملية انتاج المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار، بما في ذلك توضيح الآراء المنبثقة من المستوى المحلي ومستوى القواعد الشعبية ومن المجموعات الرئيسية، وتعرب عن رغبتها في أن تتواصل هذه الأنشطة وتتكامل، قدر الإمكان مع أنشطة الحكومات الوطنية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

٥ - وتعرب اللجنة عن تقديرها للتعاون الدولي المكثف في برنامج رصد الأرض الشامل لمنظومة الأمم المتحدة واستجابة ذلك التعاون لأولويات جدول أعمال القرن ٢١ ولاحتياجات المستفيدين. وتحث الحكومات والمجموعات الرئيسية، فضلا عن المنظمات الدولية المعنية والمجتمع العلمي، على المشاركة الفعلية في تعزيز برنامج رصد الأرض بوصفه شراكة دولية لضمان التدفق الكافي للمعلومات المتعلقة بالبيئة العالمية والإقليمية، ولدعم عملية صنع القرار والإنذار المبكر بحالة البيئة. وتوجه الانتباه بصفة خاصة إلى ضرورة تحسين توصيل المعلومات إلى صانعي القرارات وزيادة المشاركة في عمليات مراقبة البيئة على الصعيدين المحلي والوطني ضمن الإطارين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بأي مشاركة ملائمة في البرنامج العالمي للتعلم والمراقبة لصالح البيئة (العالم)، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١١٢/٤٩.

٦ - وتذكر اللجنة بأنه بالإضافة إلى برنامج رصد الأرض الذي هو نظام عالمي للمعلومات البيئية، فإن جدول أعمال القرن ٢١ يدعو في الفقرة ١٣/٤٠ إلى تنسيق البيانات الإنمائية بصورة أكثر فعالية، "ربما من خلال آلية لرصد التنمية، تكون معادلة ومتممة" له. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة الجهد التعاوني الذي تبذله مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لإعداد مقترحات تتعلق بإنشاء مثل هذا البرنامج لرصد التنمية. وهي تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، وبالتعاون مع اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات المهتمة، بزيادة تحديد برنامج رصد التنمية، وأن يقدم، في هذا الصدد، تقريرا مرحليا بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق برصد التنمية إلى اللجنة في دورتها في عام ١٩٩٧، مع مراعاة ضرورة الربط الوثيق بين رصد التنمية ورصد الأرض.

٧ - ولاحظت اللجنة أهمية إنشاء نظام موحد أو متوائم فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للوصول إلى قواعد البيانات التابعة لكل منها وذلك بهدف الاشتراك الكامل في استخدام البيانات وتنسيق جمعها وتفسيرها وتحديد الفجوات فيها، بغرض توصيل بيانات أكثر شمولا وتكاملا لصانعي القرارات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وتدعو اللجنة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة إلى وضع تدابير تتعلق بإنشاء مثل هذا النظام الموحد أو المتوائم وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى

اللجنة في دورتها الرابعة. وتلاحظ كذلك اللجنة الزيادة السريعة في عدد نظم المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتدعو الأمين العام إلى بحث سبل تعزيز مواءمة هذه النظم والوصول إليها وإعداد تقرير عن النتائج التي يتوصل إليها ليقدمه إلى اللجنة في دورتها في عام ١٩٩٧.

٨ - وتشجع اللجنة الحكومات على تطوير التنمية المستدامة أو إجراء دراسات تتعلق بوضع مؤشرات لها وفقا للظروف الوطنية المحددة. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى التنسيق، لا سيما من خلال اللجنة فيما بين العديد من المؤسسات الحكومية الدولية والعلمية العاملة في هذا المجال فضلا عن الحاجة إلى اقامة حوار دولي مكثف.

٩ - وتحث اللجنة هيئات مثل شعبة الإحصاء التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والدوائر الإحصائية التابعة للدول الأعضاء والمؤسسات المعنية الأخرى، والمكتب الإحصائي التابع للاتحادات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمجموعات الرئيسية على التعاون في وضع مؤشرات للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تشجع اللجنة المجتمع العلمي، بما في ذلك المشروع المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة الذي تتولى تنفيذه اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة، لتركيز جهوده على تطوير وتحسين مثل هذه المؤشرات.

١٠ - وتكرر اللجنة تأكيد أهمية وضع مؤشرات للتنمية المستدامة ليستخدمها صانعو القرارات على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، وتعرب عن ارتياحها للمنظمات، سواء منها المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية، والحكومات التي أسهمت في عملية تحديد برنامج عمل لزيادة تطوير مؤشرات التنمية المستدامة.

١١ - وتوافق اللجنة على برنامج العمل الوارد في المرفق الأول من تقرير الأمين العام (E/CN.17/1995/18) وتدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم، بدعم من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وبتنسيق من إدارة تنسيق البرامج والتنمية المستدامة، بتنفيذ الإجراءات التالية، بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة، وعلى النحو المبين في برنامج العمل: (أ) تعزيز تبادل المعلومات فيما بين جميع الجهات الفاعلة المهتمة؛ (ب) إعداد ورقات المنهجية لاتاحتها للحكومات؛ (ج) تدريب وبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ (د) اختبار مجموعة ملائمة من المؤشرات ورصد التجارب في بضعة بلدان؛ (هـ) تقييم المؤشرات، بما في ذلك المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام (E/CN.17/1995/18)، وتعديلها حسب الاقتضاء؛ (و) تحديد وتقييم الروابط بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للتنمية المستدامة؛ (ز) وضع مؤشرات مجملة إلى حد كبير؛ (ح) زيادة تطوير الإطار المفاهيمي لمؤشرات التنمية المستدامة، بإشراك خبراء من مجالات علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع وعلم الفيزياء ومقرري السياسات، فضلا عن إدماج آراء المنظمات غير الحكومية والآراء المحلية. وتطلب اللجنة إلى الأمانة أن تقدم إليها تقريرا مرحليا بشأن تنفيذ برنامج العمل في دورتها الرابعة في عام ١٩٩٦.

١٢ - وأحاطت اللجنة علما بتقرير لجنة الإحصاء عن دورتها الثامنة والعشرين[٢] وتعرب عن تقديرها للجنة الإحصاء للعرض الذي تقدمت به للتعاون مع اللجنة ودعمها في عملها بشأن وضع مؤشرات التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ترحب اللجنة كذلك بالإجراءات التي اتخذتها لجنة الإحصاء فيما يتعلق بالتجميع الدولي للمؤشرات البيئية من دوائر الإحصاء الوطنية وتتطلع الى أن تساهم بعملها هذا في برنامج العمل الشامل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة. وينبغي لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة أن تعزز هذه الجهود وتساعد فيها.

- - - - -

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٨ (E/1995/28).